



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمدافلات

الفترة التشريعية الخامسة - السنة الثالثة - الدورة الربيعية 2012 - العدد: 04

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 06 جمادى الأولى 1433
الموافق 29 مارس 2012

فهرس

1 - محضر الجلسة العلنية الرابعة ص 03
■ أسئلة شفوية.

2 - ملحق ص 18
■ سؤال كتابي.

محضر الجلسة العلنية الرابعة
المنعقدة يوم الخميس 06 جمادى الأولى 1433
الموافق 29 مارس 2012

السيد إبراهيم بولحية (نيابة عن السيد بلعباس بلعباس): بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة،

السادة معالي الوزراء،

السيد معالي وزير المالية.

يشرفني أن أتولى طرح السؤال التالي، نيابة عن

زميلي السيد بلعباس بلعباس.

السؤال كالتالي:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم سؤالاً شفويًا التالي نصه: إن الجزائري لا يقدم على عملية الادخار والتوفير بالرغم من أنها عملية معتمدة لدى الكثير من مواطني الدول.

- فهل هناك فعلا توجه حقيقي للجزائري للتوفير والادخار؟ وماهي الإجراءات التي ترونها مناسبة لتشجيع ذلك؟ وهل له فائدة على الاقتصاد الوطني؟

تقبلوا مني، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام. شكرا سيدي الوزير، شكرا سيدي رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد إبراهيم بولحية؛ الكلمة للسيد وزير المالية لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الجلسة،

السيدات والسادة أعضاء المجلس،

السيدات والسادة الحضور،

الرئاسة: السيد محمود زيدان، نائب رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:

- السيد وزير المالية؛

- السيد وزير النقل؛

- السيد وزير التضامن الوطني والأسرة؛

- السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح

المستشفيات؛

- السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

إفتحت الجلسة على الساعة العاشرة صباحا

السيد رئيس الجلسة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين؛ الجلسة مفتوحة.

بعد الترحيب بالسادة أعضاء الحكومة ومساعدتهم؛ يقتضي جدول أعمال هذه الجلسة طرح عدد من الأسئلة الشفوية تقدم بها أعضاء مجلس الأمة، وتتعلق بقطاعات وزارية مختلفة والاستماع إلى أجوبة السادة أعضاء الحكومة عليها.

إستنادا إلى أحكام المادة 134 من الدستور، والمواد من 68 إلى 71 من القانون العضوي رقم 99 - 02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، نشرع في الاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وكذا الردود عليها.

بداية، أحيل الكلمة إلى السيد إبراهيم بولحية لطرح سؤال شفوي، نيابة عن زميله السيد بلعباس بلعباس ويتعلق بقطاع المالية، فليفضل مشكورا.

يبقى عرض الأوراق المالية غير كاف بالنسبة لتطلعات المدخرين.

تم الشروع في إصلاح السوق المالية لتحسين أدائها بالنسبة للمدخرين للتركيز على فتح بورصة الجزائر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمكينها من جلب الموارد طويلة الأجل وفتح سوق على متعاملين جدد وتحديد برنامج وطني لإصدار الأوراق المالية.

إن الهدف المنشود من هذا الإصلاح، هو رفع حصة التمويل المباشر للاقتصاد ومضاعفة الاستثمار وفرصة الاستثمار للمدخرين.

تجدر الإشارة كذلك إلى أن قطاع التأمينات سيساهم مستقبلا في التعبئة وتطوير ادخار الأشخاص عن طريق التأمين على الحياة والتقاعد بصفة أكثر ملاءمة لاحتياجات هؤلاء الأشخاص المدخرين.

تم اتخاذ الإجراءات التالية لتمكين شركات التأمين من القيام بهذا الدور، فصل التأمين عن الحياة والتأمين عن الأضرار حتى تتم الاستفادة من تسيير ملائم، وتم إنشاء فروع متخصصة للشركات التي بدأت في النشاط، وربط علاقة بين البنك والتأمين والتي تمكن البنوك من فرصة تسويق عقود التأمين عبر شبكة البنوك، والإعفاء الجبائي للتأمين على الحياة؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد وزير المالية؛ أسأل السيد إبراهيم بولحية، هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد إبراهيم بولحية: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ ليس لدي أي تعقيب.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد إبراهيم بولحية؛ إذن نمر إلى السؤال الموالي ونبقى دائما مع قطاع المالية والكلمة للسيد خميسي طالوس، لي طرح سؤالا شفويا، نيابة عن زميله السيد خميسي شخاب، فليفضل مشكورا.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
أشكر السيد بلعباس بلعباس على سؤاله المتعلق بعملية الادخار والتوفير وتوجه المواطن الجزائري للادخار والتوفير.

يجب التذكير أولا بأن عملية الادخار والتوفير يمكن أن تأخذ أشكالا متنوعة من توظيف الأموال كدفاتر الادخار البنكية وتوظيفها في الأسواق المالية، الادخار عن طريق التأمين على الأشخاص، والقسم الأكبر من الادخار في الجزائر مسجل لدى النظام البنكي، حيث بلغت ودائع الأشخاص لدى البنوك في نهاية سنة 2011 مبلغ 2.000 مليار دينار و40% من هذه الودائع، أي ما يقارب 800 مليار دينار مسجلة لدى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط أي (CNEP) يتم تسجيل معدل معتبر لنمو الادخار نظرا لارتفاع مداخيل الموفرين الناتجة بقدر كبير عن تحسن مسجل في مستوى الأجور، وهذا النمو للادخار البنكي يسجل ولو أن الظرف الحالي متميز بتحسن سيولة البنوك وضعف الفوائد على الادخار.

إن توجه القسم الكبير من الادخار البنكي إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP) يعود إلى ارتباطه بتمويل شراء السكن، مما يبين بأن المواطن الجزائري يفضل أن يختار الاستثمار على المدى الطويل والمتوسط في حالة ضعف مردودية الودائع لانخفاض معدلات الفوائد على الادخار.

هذه الوضعية تشجع كل النظام البنكي على توسيع عرضها من أدوات الادخار لتدعيم هذا التوجه للادخار المسجل لدى المواطنين ويمكن كذلك أن يأخذ الادخار شكل توظيف في الأسهم والسندات التي يتم إصدارها في إطار السوق المنظمة للأوراق المالية. يجب التذكير في هذا الصدد أنه قد تم تسجيل نجاح عملية إصدار قروض سنديّة بين سنتي 2004 و2009 بمجموعة تقارب 230 مليار دينار ونجاح عمليات رأس مال شركات التأمينات (ALIANCE) سنة 2010 بمبلغ 1.4 مليار دينار.

أكدت هذه العملية في السوق ميل الجزائريين نحو عملية توظيف الادخار في الأوراق المالية لكن

هي أزمة ديون سيادية في بعض الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وتحاول الدول الأوروبية تجاوز هذه الأزمة من خلال برامج التقشف المالي، وعدم تجاوز هذه الأزمة يؤدي إلى انكماش في طلب المنتوجات الطاقوية، ومن هنا يتبين أن تأثير هذه الأزمة علينا يمكن أن يكون نتيجة تراجع قيمة أسواق النفط العالمية وانخفاض عائدات من النقد الأجنبي والحماية النفطية وبالإضافة إلى ذلك هناك مخاطر إفلاس مؤسسات نحن نتعامل معها ومخاطر التضخم وكذلك صعوبات وصول الأسواق الخارجية من طرف المنتوجات الوطنية.

أما اتجاهات سوق النفط فهي كالتالي:

– إستقرار سعر برميل النفط الخام على مستوى 100 دولار وأعلى من 107 دولار لمزيج (BRENT) أما أسواق العقود المؤجلة خلال الأربعة أشهر السابقة، أي من شهر فيفري إلى ماي 2012 فقد سجلت سعرا يفوق 105 دولار للبرميل.

تتوقف المدة الزمنية لاستمرار هذه الأزمة على مدى نجاح برنامج التقشف الحالي في أوروبا، إلا أن الإبقاء على سياسة التقشف التي ترمي فقط إلى بلوغ أهداف مالية وتهمل إعادة بعث نشاط اقتصادي، فهي تعتبر مصدر توتر كبير اقتصادي واجتماعي وكذلك مصدر قلق.

– فيما يخص إمكانية تأثير هذه الأزمة علينا، أود التذكير بأن الجزائر قد اتخذت عدة خطوات من أجل التقليل من آثار تقلبات الطلب على النفط ومن هذه التدابير:

– إعادة تشكيل احتياطات الصرف إلى مستوى يعادل حاليا 03 سنوات من الواردات.

– تأسيس صندوق ضبط الإيرادات لتحصيل فائض الناتج عن سعر يفوق 37 دولارا للبرميل وتمكن متاحات هذا الصندوق المتراكمة من تمويل حجز الخزينة ما بين سنتين و ثلاث سنوات، وفي نفس الوقت، المديونية الداخلية تعطي إمكانيات التمويل الداخلي للميزانية.

– الدفع المسبق للديون الخارجية والإدارة

السيد خميسي طالوس (نيابة عن السيد لخميسي شخاب): بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،
السادة معالي الوزراء،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
سؤالي الشفوي موجه إلى السيد معالي وزير المالية:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم المحترمة سؤالا شفويا هذا نصه:

نظرا للأزمة المالية الموجودة في الدول الأوروبية والتي تعرف بأزمة اليورو.
معالي الوزير:

هل هذه الأزمة تؤثر على بلادنا نظرا للعلاقات التجارية الموجودة بيننا وبين هذه الدول الأوروبية خاصة في مجال النفط والغاز؟
وماهي قيمة البرميل التي يمكن أن يصل إليها حتى تؤثر هذه الأزمة على بلادنا؟
وماهي المدة التي يمكن أن تستمر خلالها هذه الأزمة لكي تؤثر علينا؟
تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد خميسي طالوس؛ والكلمة للسيد وزير المالية لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: فيما يخص السؤال الذي طرحه علينا السيد لخميسي شخاب والمتعلق بمدى تأثير الأزمة المالية الأوروبية على بلادنا والمدة الزمنية لاستمرار هذه الأزمة حتى تؤثر علينا، يجب التذكير أولا بأن الأزمة المالية الحالية

الحكيمة لاحتياطات الصرف وتفضيل التمويل الداخلي وعدم قابلية التحويل الكامل لميزانية المدفوعات، تعد كذلك كلها تدابير قد اتخذت على سبيل الحصر للتخفيف من آثار الأزمة المحتملة، إلا أن الرد الهيكلي يمكن من قدرة مؤسساتنا في الرفع من استثماراتها وإنتاجها وضمان تنويع مصادر مداخيلها، وفي نفس الوقت، الحد من مستوى التداخل عن طريق ميزانية الدولة؛ وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد خميسي طالوس هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد وزير المالية؟

السيد خميسي طالوس: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ نشكر السيد معالي وزير المالية على إجابته الواضحة والتي أفادنا من خلالها بمعلومات ومعطيات تخص سلامة منظومتنا المالية وصلابتها أمام مختلف تغيرات الأسواق المالية التي تظهر من حين إلى آخر، في البلدان التي تربطنا بها علاقات اقتصادية وتجارية.

مرة أخرى شكرا للسيد رئيس الجلسة وشكرا لمعالي الوزير؛ والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ إذن ننتقل إلى السؤال الموالي مباشرة ونبقى دائما في قطاع المالية والكلمة للسيد عبد الله بن التومي لطرح سؤال شفوي، نيابة عن زميله السيد عمار حد مسعود، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد الله بن التومي (نيابة عن السيد عمار حد مسعود): شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس الجلسة المحترم،
السادة الوزراء، أصحاب المعالي،
زميلاتي، زملائي الأفاضل،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
نيابة عن زميلي عمار حد مسعود عن ولاية ميله،
أتشرف بتقديم هذا السؤال الشفوي الموجه إلى
معالي وزير المالية والتالي نصه:
إن موضوع السؤال يتعلق بالمرسوم التنفيذي
رقم 91-454، المؤرخ في 23 نوفمبر 1991، والذي
يحدد شروط إدارة الأملاك الخاصة والعامّة التابعة
للدولة وكيفية ضبطها وتسييرها.

ونظرا لتجميد المادة 11 من هذا المرسوم
بتعليمة صادرة عن المديرية العامة للأملاك
الوطنية، تحمل رقم 8.309 بتاريخ 08 سبتمبر 2008.
فإن السؤال يكون كما يلي: متى يرفع التجميد
عن هذه المادة وذلك من أجل تحرير الملفات
الخاصة بالتنازل لفائدة الولايات والبلديات
والهيئات والمؤسسات العمومية والاقتصادية
والجمعيات، والمجمدة بموجب هذه التعليمة؟
وفي الأخير، أرجو أن يرفع التجميد عن هذه
المادة، حتى يتسنى للمديريات التابعة للأملاك
الدولة على مستوى الولايات الشروع في تسريح
الملفات الكثيرة والتي ربما أصبحت تعيق بشكل
كبير السير الحسن لهذه المديريات.
تقبلوا منا، معالي الوزير، أسمى عبارات التقدير
والاحترام والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الله بن
التومي؛ والكلمة للسيد وزير المالية لتقديم الجواب،
فليتفضل مشكورا.

السيد وزير المالية: السؤال طرحه علينا السيد
عمار حد مسعود وردا على سؤاله أقول:

أولا، أود التذكير في هذا الصدد أن التجميد الذي
مس التنازل بالتراضي على أملاك عقارية تابعة
للدولة قد تقرر تبعا لتوجيهات السلطات العمومية
سنة 2008، والتي كانت تهدف إلى منح العقار
الموجه للاستثمار على أساس الامتياز غير القابل
للتحويل إلى تنازل فقط، وذلك طبقا للأمر رقم
08-04، المحدد لشروط وكيفيات منح الامتياز

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الله بن التومي؛ ننتقل الآن إلى قطاع النقل والكلمة للسيد كمال بلخير لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد كمال بلخير: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

معالي الوزراء،

زميلاتي، زملائي الأفاضل،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤال شفوي موجه إلى معالي وزير النقل:

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على معاليكم السؤال الشفوي التالي نصه: قبل سنوات، أطلقت السلطات المحلية وعدا باستفادة ولاية سكيكدة من إنجاز مطار، بنواحي دائرة بن عزوز، وهو الخبر الذي أفرح كثيرا مواطني الولاية، وبقوا ينتظرون تجسيده على أرض الواقع، غير أنه منذ ذلك الحين لم تظهر بادرة تشير إلى تأكيد الموضوع؛ ولهذا أسأل معاليكم:

هل هناك في برنامج القطاع عملية بعنوان إنجاز مطار بولاية سكيكدة؟ وماهي حقيقة الوضعية؟ وشكرا معالي الوزير.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد كمال بلخير؛ والكلمة الآن للسيد وزير النقل لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم، شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ أشكر السيد عضو مجلس الأمة على هذا السؤال.

إلى غاية اليوم يوجد مشروع مدرج لإقلاع

للأراضي التابعة لأملاك الخاصة للدولة، الموجهة لإنجاز مشاريع استثمارية.

فيما يتعلق برفع التجميد عن أحكام المادة 11، تجدر الإشارة إلى أنه تنفيذًا للقرارات الجديدة المتخذة مؤخرا فإن الملفات التي كانت محل ترخيص بالتنازل، والتي تم تسديد سعر التنازل عنها كليا قبل 01 سبتمبر 2008 سيتم تسويتها على أساس عقود تنازل، وإنه قد أعطيت تعليمات في هذا الشأن للمصالح الولائية لأملاك الدولة.

وفيما يخص الملفات التي لم تكن محل ترخيص بالتنازل قبل 01 سبتمبر 2008، والتي لم يتم تسديد سعر التنازل عنها، فستتم تسوية وضعية الهيئات المعنية من طرف مصالح مديرية الأملاك الوطنية حسب طريقة الامتياز، غير قابل للتنازل.

فيما يخص حالات الشيوخ في الأراضي المحصورة والمنصوص عليها في المادة 11 والمشار إليها في السؤال، تم رفع التجميد ويمكن مواصلة عملية التنازل من طرف مصالح أملاك الدولة بعد دراسة وتصريح مسبق من طرف الوزير المكلف بالمالية. أما فيما يخص طلبات العقار الصادرة عن هيئات تنوي إنجاز مشاريع الاستثمار التجاري والترقية العقارية، سيتم التكفل بها حسب التشريع الساري، أي امتياز غير قابل للتنازل على أساس قرار من الوالي بعد استشارة لجنة المساعدة وتطوير وترقية الاستثمار والضبط العقاري أي (CALPIRAF) وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الله بن التومي هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد عبد الله بن التومي: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ ليس لدي تعقيب، فقط أتقدم إلى معالي وزير المالية بالشكر على عناصر الرد الوافية والكافية التي وافانا بها بخصوص مضمون السؤال وشكرا.

السيد عبد الكريم قريشي (نيابة عن السيد لزهاري بوزيد): شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس الجلسة،
السادة أعضاء الحكومة،
زميلاتي، زملائي،
الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادتين 68 و 71 من القانون العضوي رقم 99-02، المؤرخ في 08 مارس سنة 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

يشرفني باسم الزميل لزهاري بوزيد أن أقدم نص السؤال الشفوي التالي نصه لمعالي وزير النقل:

سيدي الوزير،

صرّحتم خلال إحدى زيارتكم الميدانية بأنكم بصدد الحصول على قطارات خاصة بالمسافات البعيدة.

– ماهي تفاصيل هذه العملية من حيث عدد القطارات المزمع الحصول عليها؟ وماهي الخطوط المعنية؟

وتقبلوا، معالي الوزير المحترم، أسمى عبارات التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد الكريم قريشي؛ الكلمة للسيد وزير النقل لتقديم الجواب، فليتفضل مشكوراً.

السيد وزير النقل: تلاحظين السيدة شاشوة بأنني لا أستعمل النظارة، لكنني أستعملها عند الحاجة أو للاحتراز (ضحك)، بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا على السؤال؛ فعلا السؤال هام لكن الأستاذ لزهاري يحاسبني حتى على التصريحات

الطائرات، مشروع مدرج لإقلاع الطائرات وليس المطار بالمفهوم الذي ترمي إليه، حتى في المخطط التوجيهي للقطاع من 2005 إلى 2025 لم يسجل مطارا بالمفهوم الواسع، لكن ابتداء من المخطط الخماسي 2010 – 2014 وفي قانون المالية الذي سبق لكم وأن اطلعتم عليه لسنة 2010 يوجد حوالي سبعة مدرجات من هذا النوع لانطلاق الطائرات، فيما يتعلق بالخدمات الفلاحية والخدمات الصحية وغيرها من الخدمات، التي تدخل في إطار – ربما – احتياجات ولاية سكيكدة كقطب صناعي، يحتاج إلى تنقل اختصاصيين من مختلف مناطق الجزائر ومن مختلف مناطق العالم.

إذن، هذا المشروع مسجل وقد تمت به الدراسات المطلوبة، وهي موجودة على مستوى لجنة الصفقات العمومية بالمؤسسة العمومية للنقل الجوي لشرق الجزائر بقسنطينة لتتظر فيه، وستصادق – إن شاء الله – على التأشير حتى نتمكن من إنجاز هذا المدرج.

لكنه يستدرج مدارج أخرى – إن شاء الله – إلى أن نصل إلى ما نتمناه أو ما تتمنونه أنتم في إطار خريطة وطنية متعلقة بالمطارات، علما أن عددها المسجل حاليا هو 36 مطارا ومن بينها 20 مطارا دوليا، شكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد كمال بلخير هل لديه تعقيب بخصوص رد السيد الوزير؟

السيد كمال بلخير: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ نشكر معالي السيد وزير النقل على هذه التوضيحات وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ نبقى مع قطاع النقل والكلمة للسيد عبد الكريم قريشي، لي طرح سؤالاً شفويا، نيابة عن زميله السيد لزهاري بوزيد، فليتفضل مشكوراً.

– تمويل أو تغطية الأموال المتداولة لتسيير المؤسسة، بما فيها المخزون من قطع الغيار.

– تمويل صيانة العربات والقطارات.

– تمويل عتاد جديد للقطارات والقطارات، وهذا هو صلب السؤال وقد بلغ 120 مليار دينار، مسخرة لتنمية هذه الشركة.

وتتمثل هذه القطارات وهذه القطارات فيما يلي:

– إقتناء 20 قطارا كهربائيا تشبه تلك الموجودة بالعاصمة، لكن للمسافات الطويلة.

2– إقتناء 17 قطارا (Auto-Rail) من نوع (ديازال) ذاتية الدفع ولكن عكس التي تلاحظونها بين الجزائر وبجاية أو الجزائر وسطيف وغير ذلك للمسافات المتوسطة، هذه القطارات (ديازال) ذاتية الدفع بالنسبة للمسافات الطويلة.

3– 20 قاطرة كهربائية تضاف إليها القطارات الكهربائية التي سنقتنيها إن شاء الله.

4– 20 عربة بمراقدة للمسافات الطويلة.

هذا البرنامج الذي طرح السؤال بشأنه بالنسبة للتوزيع، توزيع هذه القطارات فليس بالعملية الجامدة، لا نستلم قطارا ليوزع أو يبرمج فقط للعاصمة – وهران أو العاصمة – قسنطينة إنما يوزع حسب برنامج، يتغير بتغير الحاجيات عند الضرورة ويضاف إلى ما تعرفونه جيدا عن الخطوط الحالية المعروفة مثل: الجزائر – بجاية، الجزائر – سطيف، برج بوعريريج – قسنطينة، قسنطينة – سكيكدة، الجزائر – عنابة، الجزائر – وهران، الجزائر – مسيلة – باتنة، وقسنطينة – باتنة – بسكرة وتقرت، ثم وهران – شلف، الجزائر – شلف، الجزائر – وهران، وهران – تلمسان، وهران – بلعباس – بشار، هذه كلها خطوط إضافية ستستعمل في بداية الأمر إضافة إلى ما هو موجود من الخطوط؛ وثانيا هناك خط الهضاب العليا الذي يربط تبسة بسيدي بلعباس والذي استلم الجزء الأول منه بمسافة 350 كلم بين تبسة ومسيلة هو يعمل حاليا وكذلك الخط الذي يربط مسيلة بسيدي بلعباس مرورا بتسمسليت – تيارت – سعيدة وسيدي بلعباس، حيث تجري الآن أشغال الإنجاز

التي أقدمها خلال زيارتي؛ هذا يعني أننا مدينون بتقديم الحساب للسادة أعضاء مجلس الأمة والسادة البرلمانيين، وهذه من طبيعة الأمور.

أستغل هذه الفرصة وأعتذر وأستسمحكم في أن أتعرض لجوانب لها علاقة بالسؤال، لا بد من ذكر وضعية الشركة الوطنية للسكة الحديدية، لأنه الأساس الذي تتمحور حوله كل برامج التنمية في البلاد وأقدم ذلك في تشخيص ضمن ثلاثة فصول أو أربعة.

الفصل الأول: هو تشخيص الشركة الوطنية سنة 2009؛ أي بعد سنة تقريبا من تعييني على رأس هذه الوزارة، حينها سجل في جوان 2009:

1– تراجع في عدد المسافرين بالنسبة لما كانت عليه في بداية التسعينيات.

2– تراجع في حجم البضائع المنقولة.

3– مكشوف مالي خانق.

4– جاهزية محدودة للعتاد أو عتاد نقل شركة السكة الحديدية وعدد العمال لا يتناسب مع هذه الوضعية، لأنه يفوق ما هو متوفر أو وضعية هذه المؤسسة، هذا الفصل الأول.

الفصل الثاني: كان لا بد من تطهير هذه الوضعية وهذا التطهير تم في مرحلتين:

1– المرحلة الأولى: كان لا بد من اتخاذ قرار آني لتجميد المكشوف، الذي كان حوالي 15 مليار دينار حتى لا يتقل كاهل المؤسسة، فيما يتعلق بتسييرها المالي، ولكن طلب في نفس الوقت، في جوان 2009، من الشركة أن تقدم ملفا متكاملًا بالنسبة لتطهيرها المالي وبالنسبة لتنميتها، وكان هذا في نوفمبر 2011، حيث تم القرار بتجميد مكشوف إضافي لـ 15 مليارا وهو مبلغ 6 ملايين أخرى من المكشوف، فأصبح المكشوف الذي جمده هو 161 مليار دينار بقرار من الحكومة.

ثم إجراءات تطهيرية انتقالية في انتظار الملف الذي تحدثت عنه، وكان هذا الملف أي ملف نوفمبر 2011.

إذن، استمرار تجميد المكشوف كلية أي 15 مليار دينار + 6 ملايين دينار والمجموع هو 21 مليار دينار.

السيد وزير النقل: نعم، إنه سؤال مبطن، أنا فقط أردت أن أطمئن الأستاذ على أنه في اجتماع الحكومة المنعقد أمس وفي اجتماعها المقبل.. بالأمس تمت الموافقة على إعطاء الدراسات التفصيلية لمشاريع كبرى وهي المشاريع التي ستربط - إن شاء الله - بين الأغواط، غرداية، ورقلة وحاسي مسعود وغرداية، المنيعية، تيميمون، أدرار وبشار وكذلك عين صالح، حتى نغطي كل هذه المناطق - إن شاء الله - كما جاء في كلمة الأستاذ قريشي، شكرا للسيد رئيس الجلسة.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ ننتقل الآن إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة والكلمة للسيد جمال قيقان، لي طرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكوراً.

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبيه الكريم. السيد رئيس الجلسة المحترم، السادة معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. سؤالي الشفوي موجه إلى معالي السيد وزير التضامن الوطني والأسرة وهو سؤال محلي: سيدي الوزير،

إن في ولاية المسيلة دارا للعجزة أو ما يسمى محليا بدار الرحمة، وهي قديمة وصغيرة، بنيت من طرف الولاية وبالتعاون من بعض الخواص، فكانت في البداية تقوم بدورها على أحسن ما يرام، لكن مع مرور الزمن أصبحت غير قادرة على استيعاب عدد أكبر من الأشخاص وضعف تمويلها من أطراف عدة، لأنها غير مهيكلة لدى مصالحكم وليست لها ميزانية خاصة بها من طرف وزاراتكم.

سيدي الوزير، ألا تفكرون في تأطير هذا المركز وتأهيله وجعل

على طول الخط الذي يقدر بأكثر من 700 كلم بالإضافة إلى 350 كلم التي استلمت من مسيلة إلى غاية تبسة.

إن، هذا الخط - إن شاء الله - بعد سنتين سوف يكون جاهزا، ولهذا فإن عملية اقتناء هذه القطارات سيتوافق مع استلام هذه المشاريع الكبيرة، لأننا الآن بصدد إعداد دفاتر الشروط الخاصة بالمناقصات المتعلقة باقتناء هذه الوسائل الخاصة بالنقل بالسكة الحديدية، شكرا على حسن الإصغاء.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد الكريم قريشي هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير في رده؟

السيد عبد الكريم قريشي: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ طبعا ليس لدي تعقيب، لكن فقط أريد أن أنوه بالمجهودات الجبارة المبذولة في هذا القطاع الذي ما فتئ يزداد بعدد كيلومترات و عدد قاطراته، نتمنى أن تزداد هذه الخطوط لتشمل البرنامج المقترح، حتى تمس أغلب ولايات الوطن وشكرا والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع التضامن الوطني والأسرة.. عفوا، تفضل سيدي وزير النقل.

السيد وزير النقل: أنا فقط أشكر الأستاذ لأنه قد طرح سؤالاً هاماً في الأخير وقال...

السيد رئيس الجلسة: السيد الوزير... لقد قال ليس لدي تعقيب!!

السيد وزير النقل: لا، ولكنه قال بأننا نتمنى أن تمتد إلى باقي.. ولهذا فهو سؤال مبطن وهام جدا!

السيد رئيس الجلسة: تفضلوا السيد الوزير.

ميزانية وإدارة خاصة به؟

تقبلوا، معالي الوزير، فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان؛ والكلمة للسيد وزير التضامن الوطني والأسرة لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير التضامن الوطني والأسرة:
السلام عليكم؛ بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد جمال قيقان مشكور أنه تطرق إلى موضوع - كما أشار إليه محليا - في مدينة المسيلة أو ما يسمى بديار الرحمة وهي تسمية شعبية، محلية وليست تسمية رسمية، فديار الرحمة تخضع إلى قوانين ومراسيم خاصة، في سنة 1998 لجأت ولاية المسيلة إلى استعمال هيكل مؤقتا، وذلك بغية جمع المتشردين وفاقدي القوى العقلية وبعض الأشخاص من كبار السن، فوُضِعوا في هذا المكان، وكان ذلك لظروف معينة كقلة إمكانيات الاستقبال في أماكن أخرى، أما الإشكال المطروح فعندما سلمت الولاية هذا الهيكل إلى البلدية وكان ذلك في سنة 2003.

مع العلم أن هذه المؤسسة أو ما يسمى بديار الرحمة أو ديار كبار السن، هي عبارة عن عنابر (HANGARS) لا تليق لا بالبشر ولا حتى بفاقدي العقل، غير مقبول بتاتا أن نقول عبارة «مؤسسة» وهي لا تليق لا من الجانب الإنساني ولا الاجتماعي ولا غيره، فسلمت للبلدية وهي ذات إمكانيات محدودة؛ ثم تدخلنا ماليا كوزارة التضامن الوطني والأسرة في 2009 وحاولنا أن نستثمر ونصلح ظروف المعيشة ولكنها تبقى عنابر، ولا يمكننا أن نذهب بها بعيدا، ومن المفروض أنه مهما كانت صفة أبنائنا أو بناتنا أو أمهاتنا لن يبقوا في ذلك المكان، فقمنا بعدة إصلاحات لكن بدون جدوى، وفي الأخير راسلنا الولاية وقررنا ترحيل الكثير منهم إلى دار صغار المكفوفين لحمايتهم من شدة

البرد ولكي يقيموا في ظل ظروف ملائمة ومقبولة وكان عددهم 10 ومن بينهم عائلات، فنقل جلهم إلى دار صغار المكفوفين وهم متكفل بهم وحول الآخرون إلى الولايات المجاورة، حيث كانت ظروف الإقامة أحسن، وكان عدد الأسرة كافيا وهي مؤهلة لهذا الأمر، والباقي نجحنا في إرجاعهم إلى ذويهم، هذا من ناحية الجانب الإنساني للعملية، أما من حيث جانبها الإداري، فهي تابعة للولاية وقد تكفلت بها البلدية، ولكن الظروف لم تتحسن، إلا أن الحل الذي قمنا به الآن هو أن جلهم مقيم هنا لدينا أو عند أهله، الآخرون رفضوا الالتحاق بنا، أما الباقي فهم مختلون عقليا، وهناك أربعة تقريبا - ولظروف خاصة - يرفضون المجيء إلينا؛ أما الآخرون فإنهم يفضلون البقاء هناك، لكي يستفيدوا من شقق في إطار السكنات الاجتماعية، هذا لا نرضى به ونحن نلح عليهم دائما أن يلتحقوا بنا، والحل النهائي ليس الهيكل لأن العنابر غير قابلة للهيكل، أما ديار الرحمة فهي مؤسسة، لقد بذلنا ما في وسعنا وتحيتي لكل المحسنين وللولاية ولكل من قدم ما باستطاعته؛ ومع هذا فإن المسيلة ليست بحاجة إلى هيكل كهذه ولا الجزائر تقبل بظروف معيشة هؤلاء الناس.

اقتراحنا هو تسجيل دار لكبار السن في ولاية المسيلة أو نرسلهم إلى مكان آخر أو نجد لهم حلا آخر، حتى نجني منه فوائد، فاتخذنا الحل الاستعجالي، أما الحل الآخر فيكمن في أن فلسفة وزارة التضامن وسياستها أن كبير السن أو غيره يجب - ونحن نحبذ ذلك ونشجعه - أن يرجع إلى أسرته وذلك أحسن، فهي التي تحميه إذ يحتاج إلى أهله وذويه، وهذا هو هدفنا وكل ما قمنا به أنه لما تقفل الأبواب في وجه المترشح لهذه العملية، حيث لا يجد مطلقا علاقة مع هذا المجتمع أو مع أسرته حينها يرجع إلى المؤسسة، وهذه السياسة نعمل بها على المستوى الوطني، فالمؤسسة تبقى آخر الدواء، ونحن - إن شاء الله - نسعى للقيام بذلك. الولايات المجاورة لولاية المسيلة هي خمس ولديها مراكز لكبار السن، وجلها مستغلة بنسبة

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد جمال قيقان والكلمة مجددا للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ تحيتي للأستاذ وهو مشكور.

نبقى نلح على أن سياستنا تقضي بالإدماج في الأسرة، لأنها تبقى دائما أساس المجتمع ولا يحمي الشخص لا السقف ولا غيره إلا أسرته، هي قبل كل شيء، فلما تسد الأبواب في وجهه - كما قلتها قبل حين - سنتصرف ولكن كحل استعجالي، حاولنا أن نستثمر ونصلح المكان لكن كان ذلك مستحيلا فهي عنابر كما تفضلت به.

الحل المستعجل أننا قمنا بنقلهم إلى دار صغار المكفوفين والمسنين؛ وآخرون أرجعناهم إلى أهلهم، أما الباقي فوزعناهم على ولايات أخرى، وإن اقتضى الأمر فيما يخص الولايات المجاورة الأخرى لدينا إمكانيات، أما عن بناء مؤسسة أخرى فأنا لا أتمنى ذلك صراحة لا في هذه الولاية ولا في غيرها؛ وإن اقتضى الأمر وللضرورة سوف ندرس الوضعية، مع أنني لا أتمنى لولاية المسيلة أن تكون فيها مؤسسة كهذه وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ ننتقل الآن إلى قطاع الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات والكلمة للسيد عبد القادر شنيني لطرح سؤاله الشفوي، فليفضل مشكورا.

السيد عبد القادر شنيني: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي رئيس الجلسة المحترم،

السادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

ضيوفنا الكرام،

السلام عليكم.

سؤال شفوي إلى معالي وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات:

50%، فقط، فنحن مستعدون أن تكون في ولاية المسيلة - ولكن لا نتمنى ذلك - وصراحة فإن مواطني هذه الولاية ليس من عاداتهم ترك أو إهمال أهلهم، ولا يطردون المختلين عقليا، نحن نحبذ أن يبقوا لدى أهلهم ونشجعهم على المكوث عندهم، وإن كان فيه نقص في الإمكانيات، فإننا نسعى لدعمهم أو ندعم أسرا أخرى تعوض أهلهم، نحن على أتم الاستعداد لذلك، لدينا في الولايات الخمس المجاورة عدد من الأسرّة نحن مستعدون أن نقلهم إلى تلك الولايات.

أما مسألة تسجيل دار للمسنين بولاية المسيلة، فإن اقتضى الأمر وكنا مضطرين لذلك، سوف ندرس هذا الموضوع ولكننا لا نتمنى من الولاية أن تجرنا إلى هذا الحل الذي هو آخر الدواء.

شكرا لكم، سيدي رئيس الجلسة، والأخ مشكور على سؤاله.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد جمال قيقان هل لديه تعقيب على ما جاء به السيد الوزير؟

السيد جمال قيقان: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ نشكر معالي الوزير على هذا التعقيب؛ فعلا هي ظاهرة - كما قال معالي الوزير - تتطلب مجهود الجميع، لأن العاجز أو المعوز أو هؤلاء لا بيت يؤويهم إلا أسرهم؛ نحن نحاول مرارا وتكرارا وأنا في اتصال دائم مع مسؤولي هذا المستودع المقسم إلى غرف وقد لاحظت أنه يضم حتى نساء وأطفالا صغارا يرفضون التنقل إلى ولايات مجاورة أو حتى مركز المعاقين ذهنيا.

معالي الوزير،

لو كان بإمكاننا فقط بناء مركز ولو بحجم صغير، نحن نحبذ أن يعود هؤلاء الأشخاص إلى أسرهم بأية طريقة كانت، لكن المشاكل الاجتماعية - كما يعلم الجميع - هي كثيرة فدار عجزه بحجم مصغر تؤويهم وتصون كرامتهم وتجعلهم على أحسن ما يرام وشكرا معالي الوزير مرة ثانية.

سيدي الوزير،

غداة الاستقلال كان للجزائر ما يقارب 3.000 سرير للأمراض العقلية، واليوم تراجع هذا العدد، وما نلاحظه أن وزارتك شرعت في إنجاز مستشفيات متخصصة في الأمراض العقلية عند أغلب الولايات، الشيء الذي نحبه وأنتم مشكورون على ذلك.

كما لاحظنا أن التنقل المتكرر لمرضى السرطان للعلاج كيميائيا (ENCOLOGIE)، مكلف ومتعب، خاصة بعد تناول الدواء وهو في نفس الوقت لا يحتاج لرعاية مختص، ولكن طبيبا عاما بعد تكوين بسيط يستطيع أن يقوم بهذا العمل عبر كل قطاع صحي وهكذا نكون قد قربنا العلاج من المواطن.

وفي نفس الإطار لاحظنا انتشار مرض سرطان الثدي وهو راجع لعدم الوقاية منه، وأنتم تدرؤن - سيدي الوزير - أن الكشف المبكر راجع لفحص مبكر بالإكوغراف أي (MAMMOGRAPHIE) وهو جهاز غير مكلف ذو الاستعمال البسيط.

السؤال هو كالتالي:

1- هل التكوين يواكب الإنجاز فيما يخص الأمراض العقلية؟

2- لماذا لا تقوم الوزارة بتكوين أطباء عامين فيما يخص علاج السرطان كيميائيا، (ENCOLOGIE) وكذلك تكوينهم لاستعمال جهاز (الإكوغراف (ECHOGRAPHE)) الخاص بالثدي أي (MAMMOGRAPHIE).

شكرا لكم سيدي الوزير والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنييني؛ والكلمة للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لتقديم الجواب، فليفضل مشكورا.

السيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ بسم

الله الرحمن الرحيم.

السيدات والسادة، أعضاء مجلس الأمة المحترمين، أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

شكرا جزيلا للسيد الدكتور عبد القادر شنييني

على هذين السؤالين المتعلقين بـ:

(1) الأمراض العقلية.

(2) السرطان.

الكل يعلم ما قامت به الدولة في العشرية الأخيرة أقول في العشرية الأخيرة، وبالخصوص في الست سنوات الأخيرة فيما يتعلق بمحاربة السرطان كان خارقا للعادة، فالعجز الذي كان موجودا فيما يتعلق بالسرطان ما قبل سنة 2000، وعلى سبيل المثال كان لدينا 04 مراكز فقط لمحاربة السرطان، بوهران (CHU) و بالجزائر العاصمة (CPMC) ومركز عين النعجة التابع للجيش الشعبي الوطني، ومركز بقسنطينة.

الحمد لله في مدة ست سنوات الأخيرة أضفنا ورقلة، البليدة، مسرغين والآن باتنة التي سنفتح بها مركزا عن قريب - إن شاء الله - وكذلك عنابة، سطيف، بلعباس، تلمسان وتيزي وزو.

هذا فيما يخص داء السرطان والمجهودات التي قامت بها الدولة في هذا الميدان، أقول في الست سنوات الأخيرة.

نرجع إلى السؤال الأول والمتعلق بالأمراض العقلية؛ طبعا المراكز كانت موجودة في السابق وبالتحديد في فترة الاستعمار، كانت فعلا بعض المراكز وأنا لا أسميها مراكز بل هي عبارة عن ملاجئ، أنت تكلمت عن 3.000 سرير، طبعا المدن التي كانت تحوي هذا العدد من الأسرّة هي: البليدة، وهران، البويرة، سور الغزلان (أومال سابقا)، قسنطينة والعاصمة ولكن كانت مخصصة فقط للمعمرين الفرنسيين البيض، المسيحيين، أما الجزائريون المصابون بالأمراض العقلية فقد كانوا يعالجون في الملاجئ، لذا يجب أن نفكر ونستقي المعلومات بدقة فيما يخص معاملة الاستعمار.

3.000 سرير مخصصة للفرنسيين، أما الجزائريون

لدينا مراكز وسيطة وعددها 129، أي المراكز التي تستقبل مؤقتا المصابين بالأمراض العقلية وكذا التكفل بهم، منها ما هو في طور الإنجاز وأنا شخصا أقوم بالمعاينة ميدانيا، 18 مؤسسة جديدة للأمراض العقلية هي في الإنجاز تشتمل على 2.000 سرير، إضافة إلى 4.849، هناك 53 مركزا وسيطا ومراكز معالجة المدمنين على المخدرات و14 مركزا للمعالجة، كل هذا أنجز خلال فترة 06 أو 07 سنوات الماضية، الأمر الذي يفرحنا ولو بالقليل من الكثير، هذا فيما يخص الموارد البشرية. قلت في البداية كان لدينا خالد بن ميلود وجيرونيمي فقط، لكن حاليا يوجد 615 طبيبا أخصائيا في الأمراض العقلية، منهم 56 متواجدا على مستوى المستشفيات الجامعية و344 في القطاع العام و215 في القطاع الخاص، هؤلاء الآن يعملون.

– يوجد 150 طبيبا عاما يتكفلون بالمصابين بالأمراض العقلية، هم غير حائزين على شهادة الاختصاص ولكن كونهم من أجل المساعدة والتكفل بالمرضى.

– 1.368 أخصائيا في علم النفس، أثناء الاستقلال لم يكن لدينا هؤلاء الأخصائيون النفسانيون!

– 2.128 ممرضا في سلك شبه الطبي من بينهم 427 متخصصا في الأمراض العقلية.

– 95 طبيبا معالجا.

لهذا قمنا منذ سنوات بإعداد برنامج تكوين للتأطير، وتطرقنا إلى جانب هام جدا والذي يعد مجهولا من طرف الجمهور وهو «الأمراض العقلية لدى الأطفال» هذا لم يكن موجودا في السابق.

لقد تلقينا مساعدة من طرف المنظمة العالمية للصحة في هذا الشأن، وأصبح لدينا:

– 43 أخصائيا في الأمراض العقلية للأطفال.

– 20 طبيبا عاما – معك حق فيما قلته – يجب أن يدمج الطبيب العام في بعض التخصصات.

– 22 أخصائيا في علم النفس.

– 47 ممرضا.

المصابون بالأمراض العقلية قد كانوا يعالجون في الملاجي، كان نظام اللجوء والرعاية (Le système asilaire, le système d'auspice) بالرغم من هذا فإن الجزائر بعد الاستقلال، أو قبله، أثناء حرب التحرير وبفضل الدكتور فرانز فانون – رحمة الله عليه – قامت بنهضة في هذا الميدان واستحدثت سياسة جديدة من أجل التكفل بالمصابين بالأمراض العقلية.

لقد ترك السيد فرانز فانون أثرا! كم كان من طبيب مختص في الأمراض العقلية لما توفي فانز فانون، أثناء الاستقلال؟ لم يخلفه سوى خالد بن ميلود والآن ريدوح العملاق الذي توفي منذ 04 أيام أو 05 أيام فقط.

كان الدكتور بن ميلود خالد رحمة الله عليه والدكتور جيرونيمي، فرنسي الجنسية الذي التحق ببلده فيما بعد، يعني هذا أن العدد قليل جدا، ولما نقارن بين الفترتين، نجد أننا قد وصلنا إلى رقم لا بأس به ولو أنه ناقص.

قضية علاج المصابين بالأمراض العقلية، أنا شخصا وبصفتي طبيبا أرى بأنها صعبة جدا، لأنها بمثابة ثقل داخل مجتمعنا ولدى مواطنينا، بما يسمى التمييز في التشخيص والعلاج، بحيث يقال من فقد عقله فقد حياته، لهذا أنا أحيي كل القائمين بدورهم الآن للتكفل بهذا المرض الخطير والفريد من نوعه. لقد بذلت الدولة مجهودات جبارة في السنوات الأخيرة – بوجود زميلي معنا – سواء من ناحية الإمكانيات المادية، والأجهزة الجديدة أو من ناحية تكوين الأطباء وشبه الطبي والأخصائيين في علم النفس في نفس الوقت.

فيما يتعلق بالهيكل الموجودة الآن، لقد أملت عليكم كل الولايات: البلدية، سور الغزلان (أومال) ... إلخ، أما الآن لدينا 68 مصلحة للأمراض العقلية، من بينها 16 مصلحة في المستشفيات الجامعية و30 مصلحة في المستشفيات العامة، ويوجد الآن 4.849 سريرا تضاف إلى 3.000 سرير التي كانت في فترة الاستعمار، تم تجهيزها في 05 أو 06 سنوات الماضية.

الهضاب العليا كالمسيلة، الجلفة، الأغواط، البيض والنعام، نفكر أن نفتح بهذه الولايات مراكز معالجة داء السرطان وكذا الطاقم والأجهزة التقنية التي تسمح لنا بالقيام بالتشخيص الطبي. قضية الفحص الشامل، أنا بصراحة متردد بخصوصه، لأن الفحص بواسطة جهاز (MAMMOGRAPHE) هو تخصص دقيق جدا، فاستعماله يتطلب تخصصا دقيقا، دقيقا، أولا في التعامل والاستعمال، وثانيا في الجرعات، تعرف بصفتك طبيبا أنه من أجل الفحص يجب أن تحقن الجرعة بكمية تساوي مقدارين لا يمكن تجاوزهما، هناك دراسة جديدة في ليون وكوبنهاغن والدانمارك لأخصائيين قدموا نتائج دراساتهم هذه، والحوار عالمي قائم حاليا بخصوص قضية الاستعمال غير العقلاني لجهاز (MAMMOGRAPHE) لأننا في حالة تجاوز الحد تتعرض (ADN) للتلف؛ وبالتالي يتسبب ذلك في خلق السرطان، ولهذا يجب أن نكون جد، جد، حذرين، ولا يمكننا أن نحث على التشخيص الشامل ثم ندعه للمناورين، عندما التحقت بالقطاع تكلمت مع زميلي وأخي حول بعض المراكز، نحن لا نقبل أن تشتري الدولة أو القطاع شبه العام جهاز (MAMMOGRAPHE) ثم يستعمله شخص مناورا! يجب أن يستعمله طبيب مختص في الأشعة وبالتحديد مختص في جهاز (MAMMOGRAPHE)، لهذا لا يمكنني أن أتطرف بصفة عامة أو أن أعمم التشخيص الشامل وأضر بالمرأة؛ وبالتالي يجب أن نتوخى الحذر كثيرا، والحذر يغلب القدر كما يقال، ورغم ذلك قمنا لحد الآن فيما يتعلق بالعلاج - وقد اطلعت على ذلك - بإعداد البرنامج الجديد لمخطط السرطان المعتمد من طرف فخامة السيد رئيس الجمهورية وقدمناه الشهر الماضي في باريس بمعهد «غوستاف روسي» المعروف وهو أول معهد عالمي خاص بمحاربة داء السرطان، قدمنا مخططنا وقدموا هم مخططهم، وقد اعترفت الوزيرة الفرنسية التي زارتنا منذ أسبوعين بصفة رسمية بأن المخطط الجزائري في المستوى

تعتبر هذه البداية في معالجة الأطفال المصابين بالأمراض العقلية في هذا القطاع.

نلاحظ اليوم مثلا الجدلية القائمة حول (AUTISME) وهو مرض عقلي أم مرض آخر؟ لكن مهما يكن الأمر، فإننا نتكفل حاليا بالأمراض العقلية لدى الأطفال ضمن برنامج خاص وكذلك الشباب المراهقين، كل هذا سمح لنا بسن مادة متعلقة بتكوين الأطباء العاميين من أجل التوجه للتخصصات التي تتطلب حقيقة أخصائيين وأدرجت ضمن القانون الأساسي الخاص بالأطباء العاميين والذي صادقت عليه الحكومة سنة 2009.

تكلمنا مثلا عن داء القصور الكلوي الذي يستدعي تواجد أخصائيين في أمراض الكلى، بحيث يتطلب الأمر تواجد أخصائي في أمراض الكلى بكل مركز صحي، وبما أننا نعاني من نقص في عدد هؤلاء الأخصائيين، قمنا بتكوين أطباء عاميين وأطلقنا عليهم تسمية «طبيب عام متخصص في تصفية الدم» من أجل مساعدة الأطباء المتخصصين في أمراض الكلى.

نسبة 7.37% من ميزانية قطاع الصحة موجهة إلى الأمراض العقلية، هذا ما قمنا به إلى حد الآن، ربما لا يقنع لكننا نقول الحمد لله، فما قامت به الدولة وكذا المسؤولون في كل المستويات جدير بالابتهاج والتفاؤل مقارنة بما كان في الماضي، لأن 3.000 سرير - أنت محق - كانت حكرا على المعمرين فقط، أما الجزائريون فقد كانوا يقصدون الملجأ.

فيما يخص السؤال الثاني والمتعلق بداء سرطان الثدي، يجب أن أتطرق إلى هذا الموضوع بحذر، فيما يتعلق الأمر بالتشخيص المبكر، لأنه وكما نعرف أن سرطان الثدي يمثل 30% من النسبة الإجمالية لداء السرطان، فما بين سرطان الثدي والرحم فيه نسبة 40% لدى النساء، ولا أقول هذا يبعث على الإنذار، هناك لحد الآن قطب أو مراكز جهوية موجودة حاليا بوهران، بلعباس، عنابة، باتنة، سطيف، قسنطينة، تلمسان، بشار، البلدية ورقلة تيزي وزو، بينما يوجد نقص على مستوى

(MAMMOGRAPHE) حتى نضمن النوعية والجودة أولاً، ومراقبة الجهاز ومتابعته.

في الماضي - الآن الأمور تغيرت منذ سنوات قليلة - كنا نشترى الأجهزة بأموال باهظة دون ضمان الصيانة والضمان عامة، وبعد سنتين إن وجد عطب بها يقال لك عليك أن تصلحها بنفسك! أما الآن فخطة العمل هذه تغيرت منذ سنوات قليلة ونحن نعمل دائماً لصالح المريض .

حاولت بقدر الإمكان أن أجيب على أسئلتك التي أعتبرها جد هامة وأنا دائماً مستعد أن أرد إن كانت هناك أسئلة أخرى.

شكرا على حسن الانتباه وأعتذر إن كنت قد أطلت قليلا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد الوزير؛ أسأل السيد عبد القادر شنيني هل يريد التعقيب على ما جاء به السيد الوزير في رده؟

السيد عبد القادر شنيني: شكرا سيدي رئيس الجلسة؛ مرة أخرى أشكر معالي الوزير على هذا الشرح الوافي والكافي، ولكنني أرحب دائماً على مسألة تكوين الأطباء العاميين في عدة اختصاصات وخاصة الدقيقة منها والمحصورة.

التنقل للعلاج الكيميائي لداء السرطان يشكل صعوبة، بحيث ينتقل المرضى من ولاية تمنراست إلى ولاية الأغواط، ونحن نشكر الطببة المختصة المعالجة بولاية الأغواط، التي تبذل جهداً كبيراً إذ تقوم بعمل جبار ومفيد، ولكننا نتمنى أن نقرب المراكز الصحية المتواجدة بالمسيلة أو تمنراست للمواطنين، لأن المرحلة التي تلي مرحلة تلقي الدواء يحس خلالها المريض بحالة تعيقه من الحركة، ولذلك أطلب من سيادتكم أن تتقبلوا هذه الفكرة وشكراً لكم مسبقاً والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد عبد القادر شنيني؛ والكلمة مجدداً للسيد الوزير للرد على التعقيب.

بالمقارنة مع المخطط العالمي، لقد فتحنا 86 خلية لاستقبال مرضى السرطان، السيد رئيس الجمهورية وفي شهر رمضان الفارط قال: "كفانا نرى المريض يجول بملفه الطبي وينتقل من تمنراست إلى جانت ومن جانت إلى غرداية ومن غرداية إلى (CPMC)!"

لقد قمنا إثرها بفتح عدة خلايا وبكل خلية نصبنا طبيباً عاماً وأخصائياً في علم النفس ومساعدة اجتماعية سيتقبلون المريض ويدرسون ملفه، ثم يقومون بالتحاليل الأولية من أجل تحديد موعد إجراء الفحص، إما في مركز البلدية أو تيزي وزو أو قسنطينة أو عنابة أو وهران أو تلمسان، قمنا بهذه العملية وهي تسير على أحسن ما يرام.

ثانياً، فيما يتعلق بعلاج السرطان كيميائياً، أنا أسانك الرأي، يوجد أطباء أخصائيون في ذلك، وبلغ عدد المصالح الطبية المختصة 182، تستقبل المرضى من أجل إجراء الفحص أو العلاج الكيميائي ولا أتكلم عن العلاج بالأشعة، وسنفتح مركزاً بعد أسبوع أو أسبوعين أو ثلاثة في باتنة.

نبدأ في المركز الصحي الكبير بالعلاج الطبي الكيميائي، لأن علاج السرطان لا يقتصر فقط على العلاج الكيميائي، بل فيه خمس مراحل من العلاج وأنت على علم بها:

- 1) التشخيص بالأشعة.
- 2) مركز التحاليل.
- 3) جراحة السرطان.
- 4) العلاج بالأشعة.
- 5) العلاج الكيميائي.

يعني محاربة داء السرطان هي عملية متكاملة ولا تقتصر فقط على العلاج بالأشعة. لقد قلتها ونحن نعتزف بذلك، الحمد لله لقد تقدمنا فيما يتعلق بمسألة التغطية على مستوى التراب الوطني من خلال مراكز محاربة السرطان، وكل هذا بالتنسيق مع (COMENA)؛ (AIEA) وكل ما قمنا به إلى حد الآن وأنا أشكر السيد العضو على هذا السؤال الذي سمح لنا أن نتكلم وبالخصوص على النقطة الأخيرة والمتعلقة بتأمين نوعية جهاز

السيد الوزير: شكرا سيدي رئيس الجلسة وشكرا للأخ عبد القادر شنيني؛ لقد تطرقت لهذا الموضوع وسبقني كذلك زميلي في عملية تكوين الأطباء العاميين من أجل التوجه لعلاج داء السرطان طبقا لبرنامج ومخطط، لأن عدد المصابين بالسرطان يتزايد كل سنة، بحيث نسجل 43.000 حالة جديدة وهذا الرقم لا يعكس حقيقة المرضى في دولة بها 37 مليون نسمة، إذا قارناها بجيراننا ما وراء البحر في بلد بكثافة 64 أو 65 مليون نسمة والذي يسجل به 36.000 حالة جديدة في السنة، لكن لا عليه، فكل ما نلاحظه الآن هو الإرادة والمخطط الجديد.

كما أنني أطمئنك بخصوص مسألة تكوين الأطباء العاميين، الموجهين للعلاج الكيميائي، فهو مدرج ضمن مخططنا، وشكرا سيدي رئيس الجلسة، شكرا للدكتور شنيني.

السيد رئيس الجلسة: شكرا؛ وبهذا نكون قد استنفدنا جدول أعمال جلستنا هذه بالاستماع إلى الأسئلة الشفوية المبرمجة وإلى الردود عليها. أشكر السادة أعضاء مجلس الأمة الذين عبروا ونقلوا لنا جملة من الانشغالات عبر آلية الأسئلة الشفوية، والشكر موصول أيضا إلى السادة الوزراء الذين قدموا الإجابات على الانشغالات والقضايا المعبر عنها في القاعة، شكرا للجميع والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الحادية عشرة
والدقيقة الخامسة عشرة صباحا**

ملحق

سؤال كتابي

جواب السيد الوزير:

ردا على السؤال الكتابي الذي تفضلتم به والذي تطرحون من خلاله قضية مزارعين وفلاحين من ولاية الأغواط تضرروا من فيضانات واد مزي شتاء سنة 2011، وتتساءلون عن الإجراءات التي ينوي قطاع الموارد المائية القيام بها من أجل التكفل بانشغالاتهم، يشرفني أن أنهي إلى علمكم مايلي من العناصر:

يتربع نطاق الري لبن ناصر بن شهرة على مساحة إجمالية تبلغ 10.000 هكتار تقع على تراب بلديتي بن ناصر بن شهرة وقصر الحيران في ولاية الأغواط ويتم سقيها باستغلال مياه فيض واد مزي (EPANDAGE DE CRUES) وهو عرضة فعلا خلال مواسم التساقط المطري إلى فيضانات تتسبب في إتلاف قسم من أراضيها الفلاحية.

وكما أشرت له في سؤالكم، أصدرت شخصيا بمناسبة زيارة ميدانية قمت بها للولاية، تعليمات قصد إنجاز مشروع لحماية هذا النطاق الفلاحي من أخطار فيضان مياه واد مزي المحاذي له.

وعلى إثر ذلك أنجزت مديرية الموارد المائية لولاية الأغواط دراسة لحماية محيط الري بن ناصر بن شهرة وإعادة الاعتبار للأراضي المتضررة منه وتثمينها؛ وقد كانت الدراسة المذكورة محل خبرة قام بها الديوان الوطني للسقي والري الفلاحي، حددت بدقة نوعية الأشغال الواجب القيام بها في هذا المشروع، والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

- تحصين ضفاف واد مزي.
- إزالة الرمال من المناطق الفلاحية المتضررة.
- إنجاز حواجز عمودية بالماتارييس الحجرية (GABIONNAGE) لتكوين مناطق ترسب التربة وإعادة الأراضي الفلاحية إلى حالتها الأصلية والطبيعية.
- ولقد تمكن قطاعنا من تسجيل العملية المتعلقة بهذا المشروع بعنوان البرنامج الخاص للجنوب

السيد الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الموارد المائية

تحية طيبة وبعد؛

طبقا لأحكام المادة 134 من الدستور، والمادة 68 من القانون العضوي، الذي يحدد تنظيم علاقة البرلمان والحكومة، والمادة 76 من النظام الداخلي لمجلس الأمة، يشرفني أن أضع بين يدي السيد معالي وزير الموارد المائية السؤال الكتابي الآتي نصه:

في البداية، لايسعنا إلا أن نتقدم إلى معاليكم بالشكر الجزيل على المجهودات الكبيرة والإنجازات القيمة المحققة في قطاع المياه والموارد المائية.

السيد معالي الوزير،

لقد أصبحت لفيضانات مياه وادي مزي بولاية الأغواط، خاصة ببلديتي بن ناصر بن شهرة وقصر الحيران الأثر الكبير في إتلاف عدة حقول فلاحية لاسيما في سنة 2011، حيث اختنقت تربة بعض المزارع بحقولها علما بأنه كانت لكم معاينة ميدانية في هذا الشأن في 2009 وحينها أعطيتم تعليمات عاجلة لتحضير بطاقة تقنية للتكفل بالأمر، غير أنه للأسف لحد الساعة لم يحدث شيء ولا يزال الفلاحون يتساءلون عن سبب تأخر هذا الإنجاز.

وعليه، نرجو من سيادتكم أن يجد هؤلاء المتضررون في ثنايا ردكم على هذا السؤال الإجابة عن:

- 1- كيفية تعويض الأراضي المتضررة،
 - 2- متى يتم الانطلاق في إنجاز مشاريع حماية الأراضي من هذه الفيضانات؟
- وشكرا.

الجزائر، في 05 أفريل 2012

الشايب بن سعيدان

عضو مجلس الأمة

وتحصل لتغطية تكاليفه على رخصة برنامج تبلغ 500 مليون دج؛ ويتم حاليا القيام بالإجراءات الإدارية اللازمة للإعلان عن المناقصة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2012.

أما فيما يخص القسم الثاني من سؤالكم المتعلق بتعويض الفلاحين المتضررين من تلك الفيضانات، فأعلمكم أن مثل هذه الإجراءات تخضع لآلية إعلان الكوارث الطبيعية والتكفل بآثارها والتي تسيّر من قبل السلطات المحلية بالتنسيق مع المصالح الولائية للفلاحة، دون أن يكون لقطاعنا تدخل مباشر فيها، كما أننا نشجع دائما مزارعينا ونقوم بتحسيسهم لأهمية التأمين على النشاط الفلاحي والكوارث الطبيعية مثل الفيضانات والجفاف. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الجزائر، في 21 جوان 2012

عبد المالك سلال
وزير الموارد المائية

<p>ثمن النسخة الواحدة 12 دج</p>	<p>الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16</p>
-------------------------------------	---

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 08 جمادى الثانية 1433

الموافق 29 أفريل 2012

رقم الإيداع القانوني: 99 - 457 — ISSN 1112 - 2587